المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
العدد 7 لسنة 2022- تشرين2
No. 7 – November 2022
ISSN 2710-0952 (Print) ISSN 2790-1254 (Electronic)

إمكانية تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد / دراسة حالة

الباحثة زينب اركان محمد سعيد
الكلية التقنية الإدارية / الجامعة التقنية الوسطى، بغداد
رنا ناصر صبر الطائي
قسم تقنيات ادارة المكتب، معهد الادارة / الرصافة / الجامعة التقنية الوسطى

المستخلص
يهدف البحث إلى التعرف على إمكانية تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الإدارة والاقتصاد في العراق وتحليل الفجوة والتعرف على نقاط القوة والضعف باستخدام قائمة الفحص (Check List) للوصول إلى أهداف الدراسة وتحقيقها.
تنطلق مشكلة الدراسة من حاجة كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة التي تم اختيارها مجتمعا للدراسة وقسم ادارة الاعمال عينة الدراسة لتطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الإدارة والاقتصاد ، إذ يمثل عنصر اساسي لنجاحها في ظل الظروف الحالية والمستقبلية ولغرض حل المشكلة تم اعتماد منهج دراسة الحالة واستخدمت قائمة الفحص لجمع البيانات اللازمة والاطلاع على الوثائق الخاصة بالكلية واجراء المقابلات الشخصية للعاملين في قسم الجودة والاعتماد والادارات العليا فيها (العميد ورئيس قسم ادارة الاعمال ورئيس قسم الجودة والاعتماد) وبعد تحليل البيانات التي تم جمعها باستعمال الوسط الحسابي والنسبة المئوية للمقاييس التي تم اختيارها لتحديد الفجوة للتعرف على مدى امكانية تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق.وتوصلت الدراسة إلى ان هناك امكانية لتطبيق لمحور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في الكلية المبحوثة، فضلا عن ذلك يبين التحليل ان كلية الادارة والاقتصاد قسم ادارة الاعمال تحتاج الى الاستمرار في العمل على تلبية متطلبات المعايير وتنفيذ عمليات التحسين المستمر من اجل الاستمرار في غلق هذه الفجوة.
واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات كان اهمها ينبغي على الجامعات والكليات الادارية تطبيق المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة في التطبيق.
الكلمات المفتاحية: الاعتماد الاكاديمي، معايير الاعتماد الاكاديمي

The possibility of applying the axis of scientific and professional participation from the national standards for accrediting the faculties of administration and economics / a case study

Researcher Zainab Arkan Mohammed Saeed
Administrative Technical College / Middle Technical University, Baghdad
Rana Nasser Sabr Al-Taie
Department of Office Management Techniques, Institute of Management / Rusafa / Middle Technical University

Abstract
The research aims to identify the possibility of applying the axis of scientific and professional participation from the national standards for accrediting the faculties of administration and economics in Iraq, analyzing the gap and identifying the strengths and weaknesses using the Check List to reach and achieve the objectives of the study.The problem

of the study stems from the need of the College of Administration and Economics, University of Basra, which was chosen as a community for the study and the Department of Business Administration, the study sample to apply the axis of scientific and professional participation from the national standards for the accreditation of the colleges of administration and economics, as it represents an essential element for their success in light of the current and future conditions. In the case, the checklist was used to collect the necessary data, review the college's documents, conduct personal interviews for the employees of the Quality and Accreditation Department and its senior departments (the Dean, Head of the Business Administration Department, and Head of the Quality and Accreditation Department) and after analyzing the data collected using the arithmetic mean and percentage of the criteria that were chosen to determine The gap is to identify the extent to which the scientific and professional participation axis can be applied from the national standards for accrediting the faculties of administration and economics in Iraq.

The study concluded that there is a possibility to apply the axis of scientific and professional participation from the national standards for accrediting the faculties of administration and economics in the college under study. In addition, the analysis shows that the College of Administration and Economics, Department of Business Administration, needs to continue working to meet the requirements of standards and implement continuous improvement processes in order to continue to close this gap. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which was that universities and administrative colleges should apply national standards for accrediting colleges of administration and economics to address weaknesses and enhance strengths in application.

Keywords: academic accreditation, academic accreditation standards

المقدمة

يؤدي النمو السريع والتطور الحاصل في دول العالم إلى ازدياد حدة المنافسة في المجالات كافة وخاصة مجال التعليم والتعلم ، اذ يحتاج التعليم في العراق الى تطوير جودتها من اجل الوصول الى العالمية لكون التعليم العالي هو النواة الرئيسة لتطور الاقتصاد في العراق وتخريج طلبة ذات مستوى عالي من الكفاءة والتعلم وكان التعليم في العراق منذ القدم يعتمد على الكفاءة الكمية وليست النوعية الذي يؤدي الى فشل وخلل في العملية التعليمية، اذ يحتاج تطوير التعليم العالي في العراق الى تطبيق معايير اعتماد عراقية تتناسب والظروف التي يمر بها البلد بهدف تحسين جودة مخرجاتها والتميز وتحقيق مطالب أصحاب المصالح وأعضاء الهيئة التدريسية وتخريج طلبة ذات مستوى عالي من الكفاءة اذ ان الاعتماد يعد احدى افضل الطرق لقياس مستوى الجودة. واستنادا الى ذلك قامت وزارة التعليم العالي باستحداث معايير اعتماد برامجية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة الدراسة

شهد التعليم الجامعي في العراق في السنوات الأخيرة تزايد ملحوظا في فتح العديد من الجامعات الحكومية والأهلية وتخرج إعداد كبيرة من الطلبة للدراستين الاولية والعليا ، اذ كان لابد من الاهتمام بتطوير ورفع مستوى العملية التعليمية في الجامعات العراقية لتواكب التطورات الحاصلة في جامعات الدول المتقدمة، ، وفي ضوء ذلك فقد أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية عدد من المعايير الوطنية التخصصية للاعتماد المؤسسي والبرامجي في المجالات الطبية والهندسية والادارية لقياس أعداد المخرجات وكفاءتها في ضوء المتطلبات التي تفرضها بيئة المجتمع واحتياجاته الى الخدمات المقدمة من الكليات. واحد المعايير التي اطلقتها الوزارة تمثلت بالمعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في 2022/3/29 التي اعدت من قبل المجلس الوطني لاعتماد كليات الإدارة والاقتصاد في العراق (مجلس تحسين جودة التعليم لكليات العلوم الادارية والاقتصادية). فقد التمست الباحثة وجود مشكلة مفادها (**حاجة كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة التي تم اختيارها مجتمعا للدراسة لتطبيق المعايير الوطنية لاعتماد كليات الإدارة والاقتصاد ، إذ يمثل عنصر اساسي لنجاحها في ظل الظروف الحالية والمستقبلية**) ومن هنا برزت الحاجة الى تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من هذه المعايير في احدى الكليات الادارية مما دفع الباحثة لتكون الدراسة الاولى لتطبيق واختبار هذا المحور في احدى الكليات الإدارية فقد تم اختيار قسم ادارة الاعمال احدى الاقسام العلمية الادارية في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة . ومن خلال مشكلة الدراسة انبثقت عدد من التساؤلات تمثلت بالآتي:

1. ما امكانية تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العينة المبحوثة (قسم ادارة الاعمال - كليات الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة) ؟
2. ما هو حجم الفجوة بين الواقع الفعلي في الكلية المبحوثة وبين متطلبات تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العينة المبحوثة (قسم ادارة الاعمال - كليات الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة) ؟
3. نقاط القوة والضعف في العينة المبحوثة (قسم ادارة الاعمال - كليات الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة) من خلال تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تم ايجازها بالآتي:

1. تشخيص مدى توفر متطلبات محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العينة المبحوثة (قسم ادارة الاعمال - كليات الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة).
2. التعرف على حجم الفجوة في العينة المبحوثة بين الواقع الفعلي و محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.
3. تشخيص نقاط القوة والضعف في العينة المبحوثة من خلال تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.
4. تقديم إجراءات مناسبة لمساعدة الجامعات والكليات من أجل تقليص الفجوة بين الواقع الفعليّ ومتطلبات التطبيق

ثالثاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

1. تعُـد اول مساهمة علمية جادة في تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العينة المبحوثة، وتعد انموذجا يضمن التطبيق السهل والصحيح لهذه المحاور من قبل المؤسسات التعليمية بعد المصادقة عليها وإطلاقها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
2. تعريف المؤسسات التعليمية بشكل عام والمبحوثة بشكل خاص عن مدى اقترابها ،أو ابتعادها عن المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.
3. ستقدم هذه الدراسة إضافة معرفية للمكتبة العراقية والعربية لكونها الدراسة الاولى التي تناولت تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالبحث والتحليل ومعالجة الفجوات بحسب علم الباحثة.

رابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة دراسة الحالة **(Case Study)** الذي يُعّد منهجاً ملائماً لتحقيق أهداف الدراسة، كما وتم واستخدام ادوات متعددة في جمع البيانات تمثلت في الملاحظات المباشرة والمقابلات الشخصية مع ذوي العلاقة فضلا عن المعايشة الميدانية واستعمال قائمة الفحص لغرض الوصول الى الحقائق العلمية.

خامسا: حدود الدراسة

1. **الحدود العلمية:** تتمثل بالمعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.
2. **الحدود الزمانية:** لقد غطت البيانات التي تم الحصول عليها من وثائق وسجلات من **(2021/1/29)** الى **(2022/6/15)**.
3. **الحدود المكانية:** تمثلت بقسم ادارة الاعمال في كلية الادارة والاقتصاد التي تعد احدى تشكيلات جامعة البصرة ، والتي تقع ضمن المنطقة الجغرافية لمحافظة البصرة.

سادساً: مجتمع الدراسة وعينتها

فقد تمثل مجتمع الدراسة بكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق اما عينة الدراسة فتمثلت بقسم ادارة الاعمال في كلية الادارة والاقتصاد ومن اهم المبررات لاختيار الكلية هي:

1- حرص الباحثة على اختيار قسم ادارة الاعمال في كلية الادارة والاقتصاد التي تعد من الكليات الحكومية العريقة والرصينة لما تتمتع به من سمعة جيدة وذات تاريخ طويل.
2- ما يحتويها لقسم والكلية من الكفاءات المتميزة التي تسهل من تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد برامج كليات الادارة والاقتصاد.
3- الطموح والرغبة العالية لدى عمادات الكلية من اجل تطوير واقع القسم والكلية والتحول الى المنافسة العالمية.
4- تقديم دراسة تخدم الكلية في تشخيص الواقع الحالي واعتبار هذه الدراسة كتقييم ذاتي.

سابعاً :ادوات جمع البيانات والمعلومات

قد استعانت الباحثة بعدد من الادوات المستخدمة بجانبيها النظري والعملي وكما يأتي:

1. الجانب النظري: تم اعتماد مجموعة من المصادر المتمثلة (بالكتب العربية والأجنبية، الرسائل والاطاريح، المجلات والدوريات، شبكة الانترنت).
2. الجانب العملي ويشمل الآتي:

أ- المشاهدة المباشرة اثناء الزيارات الميدانيةفي الكلية المبحوثة (عينة الدراسة).
ب- المقابلات الشخصية التي اجرتها الباحثة مع ذوي العلاقة في الكلية المبحوثة.
ج- الوثائق والسجلات الرسمية الخاصة بمحور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.

د- قائمة الفحص (Checklist): تم تصميم قائمة الفحص بإعتماد محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد للمساعدة على تشخيص الفجوة بين الواقع الفعلي وتلك المحاور، وباعتماد مقياس (Likert) السباعي كما هو موضح في الجدول (1) على وفق الأوزان من (0) الأقل وزناً إلى (6) الأعلى وزناً .

جدول (1) المقياس السباعي

ت	1	2	3	4	5	6	7
فقرات المقياس	مطبق كلياً موثق كلياً	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً غير موثق	غير مطبق غير موثق
الأوزان	6	5	4	3	2	1	0

المصدر: الخطيب، سمير كامل، (2008)، إدارة الجودة والآيزو- مدخل معاصر،الطبعة والاولى، دار المرتضى للنشر، بغداد،ص326.

ثامناً: الأساليب الإحصائية المعتمدة في معالجة البيانات واستخراج النتائج

لغرض تحليل البيانات الواردة ولإيجاد حجم الفجوات بين الواقع الفعلي للكلية المبحوثة(عينة الدراسة) تم إيجاد النسبة المئوية لمعرفة مدى تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية في الكلية المبحوثة للمعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد كما موضح في المعادلات أدناه (الخطيب،327:2008):

المعادلة (1)/ الوسط الحسابي المرجح= مجموع (الاوزان X تكراراتها)/ مجموع التكرارات.

المعادلة (2)/ النسبة المئوية لمدى المطابقة =الوسط الحسابي المرجح/ أعلى وزن في المقياس.

المعادلة (3)/ حساب حجم الفجوة= 1- النسبة المئوية لمدى المطابقة.

المبحث الثاني
الجانب النظري

أولاً: نشأة و تطور الاعتماد الاكاديمي

إن القاعدة المعرفية لنشوء الاعتماد الاكاديمي انبثقت في نيويورك عام 1787 عندما نصت في احد قوانيها ان يتولى مجلس إدارة الولاية زيارة الكليات في الولاية لمرة واحدة في السنة .وعلى الرغم من أن هذا كان تطورا مهما وبحثا عن المعايير وان لم يكن هذا النشاط هو الاعتماد بالمعنى الصحيح لمفهوم اليوم (النوري،2013 : 82) . وبهذا الصدد إن أول استعمال ظاهري لهذا المصطلح برز في اواخر الثمانيات وبالتحديد عام 1871 بمبادرة مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة ميشيغان الامريكية للتأكد من ان المؤسسات التعليمية الثانوية ذات كفاءة وتميز وتسمح بقبول طلبتها الخربجين في الجامعة دون الخضوع لاختبارات القبول،

وتطورت هذه المبادرات لتصبح هيئات وجمعيات إقليمية تشترك فيها أكثر من ولاية تهدف لتحقيق الاعتماد الاكاديمي (Carol et al,. 2003:9).

ومما تقدم فإن العرض السابق يقود الباحثة إلى حقيقة مفادها إن لموضوع الاعتماد الاكاديمي أصول فكرية عميقة تمتد أصولها التاريخية إلى مديات بعيدة رسخت ظهوره وتطوره .

ثانياً: مفهوم الاعتماد الاكاديمي

يُعّد مصطلح الاعتماد الاكاديمي من المصطلحات المعاصرة والحديثة التي شهدت تطوراً وانتشاراً واسعاً في العالم نظراً للتغيرات والتطورات الدولية وانتشار استخدام مفاهيم الجودة الشاملة الامر الذي ساعد على ظهوره ، فقد اختلفت آراء الكّتاب والباحثين حول مفهوم الاعتماد الاكاديمي فمنهم من ينظر إليه على انه إجازة واعترافا، والبعض يراه تقويما وإجراءات، والبعض الآخر يراه عملية منظمة، وفي خضم هذا التباين والاختلاف قامت الباحثة بإعداد الجدول (2) الذي تبين فيه مجموعة من التعاريف الخاصة بالاعتماد الاكاديمي ، للوصول إلى تشخيص التعريف الأنسب لهذه الدراسة.

جدول (2) الاعتماد الاكاديمي من وجهة نظر بعض الكّتاب والباحثين

ت	الكاتب والباحث	التعريف
1	National Quality Assurance And Accreditation,2004, 25	العملية التي تقوم من خلالها هيئة (غير حكومية) أو خاصة بتقييم جودة مؤسسة التعليم العالي ككل أو برنامج تعليمي لغرض الاعتراف رسميًا بأنها قد استوفت معايير محددة سابقاً.
2	العاجز،2006: 45	حصول المؤسسات على رخصة التميز في نظمها وبرامجها وأدائها وذلك في وفقا للمعايير التي تضعها الهيئات المختصة التي تمنح الاعتماد.
3	Ylioja et al.,2019:3	نظام يستخدم لتوثيق المعايير التي تكون ذات علاقة بالمؤسسة التعليمية والتي تمكنها من الوصول إلى مرتبة عليا في مجال التعليم.

المصدر:إعداد الباحثة بإعتماد المصادر المذكورة في الجدول اعلاه.

ممّا ورد اعلاه ترى الباحثة ان ألاعتماد الاكاديمي "عملية تقييم للمؤسسة التعليمية أو البرامج الأكاديمية ، وذلك من مجموعة من الإجراءات للتثبت من مدى استيفائها للمعايير المحددة من الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد، بهدف تطوير وتحسين العملية التعليمية والبرامج الدراسية للمؤسسة".

ثالثاً: أهداف الاعتماد الاكاديمي

ان تطبيق الاعتماد الاكاديمي في المؤسسات التعليمية يحقق مجموعة من الأهداف بينها كل من(Schwarz & Westerheijden,2007:120) بالآتي:

1. حماية سمعة ومكانة المؤسسة التعليمية على المستوى المحلي والدولي من حيث جودة التعليم.
2. ضمان مستوى جيد من الأداء الاكاديمي في البرامج التي تقدمها المؤسسة التعليمية.
3. تقويم الانظمة والاجراءات للمؤسسات التعليمية من حيث مدى المطابقة للمعايير الموضوعة.

سادسا: معايير الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد

تختلف معايير الاعتماد الاكاديمي من بلد إلى آخر ، إلا أنها تتفق جميعاً على تحقيق أهداف الاعتماد التي تساهم في تعزيز جودة التعليم العالي والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحسين في حالة وجود أي نقص في الالتزام بالمعايير المحددة (صبري،154:2009). فقد عرفت المعايير بأنها مؤشرات للمقارنة تستعمل لوضع أهداف وتقويم الإنجاز وقد تكون هذه المعايير عبارة عن المستويات الحالية للاداء في المؤسسة(مثلاً نسبة الطلاب الذين اكملوا دراسة إدارة الأعمال) وقد تكون هذه المعايير عبارة عن مستويات تضعها جهة خارجية أو مستويات إنجاز في مؤسسة أخرى يتم اختيارها للمقارنة(مثلاً عدد البحوث التي قام بها كل عضو هيئة دراسية متفرغ في الجامعة) (ابو شعير، 2007 :13).

سابعا: محور المشاركة العلمية والمهنية للاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد

سيتم التركيز على محور المشاركة العلمية والمهنية لاهميتها في معايير الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد وتنقسم الى المحاور التالية:

المعيار الثالث عشر : المشاركة العلمية والمهنية للطلبة

تمثلت فكرة هذا المعيار على وفق ما اصدره مجلس الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالاتي:((تساعد المناهج الدراسية على المشاركة العلمية والمهنية للطلبة، وبشكل يلائم نوع البرنامج الدراسي، واهداف التعلم)).

اصبح الطالب في البيئة التعليمية الجامعية ليس بحاجة للعلم فقط، بل يحتاج إلى التوجيه والإرشاد وصقل المواهب الفطرية واتجاهاته وميوله، وهذه لا تُشبع داخل قاعات الدراسة فقط، بل في خارجها كذلك، وتتجلى في مشاركاته في الانشطة اللاصفية الاجتماعية والرياضية والأدبية، لجعله أكثر اجتماعية وأقل انطوائية(نمر،2020 : 461).فالانشطة التعليمية هي جزء من طرائق التعليم أو التدريس، لانها من أدوات الاتصال التي تساعد على تنظيم عمليات التعليم والتعلم، وتسهل من ممارستها إذ تحتل الركيزة في المنهج ، لتأثيرها الكبير في تكوين خبرات الطالب والمتعلم ، ذلك انها تمثل الجانب التطبيقي والسلوكي في التخصص المعني، فهي تعبر عن مجموعة الأعمال التي تنظمها المؤسسة التعليمية لطلبتها داخلها أو خارجها ،مثل الرحلات، والحفلات ،والألعاب الرياضية، وتهدف إلى بث روح البهجة، وروح العمل الجماعي ، وهي كل ما يقوم به الطلبة لتحقيق الاهداف وترجمتها إلى مهارات فكرية واجتماعية وحركية محسوسة(فرج والتويجري، 2020 :359).

المعيار الرابع عشر : تعليم المدراء التنفيذيين

تمثلت فكرة هذا المعيار على وفق ما اصدره مجلس الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالاتي:((يعد تعليم المدراء التنفيذيين (Executive Eduaction) (الدراسة التي لا تنتهي بشهادة) مكملا للتعليم والتعلم في البرامج الدراسية والإسهامات العلمية، وينبغي ان يكون لدى الكلية عمليات مناسبة لضمان الجودة العالية لتلبية توقعات المستفيدين، وتنفيذ التحسين المستمر في برامج التعليم المستمر للقيادات الميدانية)).

اضحت الجودة التعليمية اليوم هدفاً استراتيجياً تسعى إلى تحقيقه مختلف المؤسسات التعليمية، ولاسيما مؤسسات التعليم العالي التي بدورها انتهجت طرائق متعدّدة نحو التطوير المهني لاعضاء الهيئة التدريسية والقيادات الجامعية على حدٍّ سواء، وتحديث وتطوير المناهج الدراسية بما يتوافق مع متطلبات عصر المعرفة والتكنولوجيا، فضلاً عن سعيها نحو إعداد الطالب إعداداً متميزاً، يضمن التعامل الأفضل مع البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها(الاسود ،2017 :46). واوضح (حسين، 2006 :88)ان امتلاك القيادات الجامعية للمهارات القيادية يعد أمراً في غاية الأهمية ، إذ يساعدها ويدفعها بالاتجاه نحو المشاركة الفاعلة في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع، كما وأنها تمثل اهم المداخل التي تساهم في تغيير وتعديل مستويات الجودة في العمل الجامعي ككل. وفي السياق نفسه أكد (الخطيب،2009: 19) على أهمية تطوير برامج التنمية المهنية للقيادات الجامعية ،إذ أنَّ أصبح من المزايا التنافسية للمؤسسات الجامعية في الوقت الحالي، فمن هذه المنافسة تبرز أهمية تطوير الأداء في المؤسسات الجامعية، التي من أبرز أولوياتها التطوير والتحسين المستمر لأداء القيادات الجامعية.ويعد تدريب القيادات الجامعية أحد وسائل التطوير التنظيمي والتنمية الإدارية في مجال التعليم؛وذلك لأنَّ هذه القيادات في مستويات التنظيم التعليمي المختلفة هي القادرة على إحداث التجديدات التعليمية التي يمكن أنَّ توجه ما قد يتعرض له النظام التعليمي من مشكلات، إذ يتوقف تقدم المجتمعات وتطورها على درجة كفاءة هذه القيادات وإعدادها وتدريبها، وتختلف إدارة مؤسسات التعليم عن غيرها من المؤسسات الصناعية والتجارية التي يكون تحقيق الأرباح أهم أهدافها،فقد نجد عشرات الطرائق لتطوير صناعة ما،لكن التربية والتعليم هما الطريقتان الوحيدتان لتطوير الانسان؛ لذلك فان إدارة

مؤسسات التعليم عملية معقدة متشابكة، لذا هي بحاجة إلى قيادات تعليمية مؤثرة تقود هذه العملية (الحميدي،2010 : 47) .كما وعرف التنمية المهنية للقيادات الجامعية كل من Speck& (Knipe ,2005:33) بأنَّها عمليات تهدف إلى تطوير مهارات أعضاء القيادات الجامعية ، فهي نشاطات تهدف إلى تنمية مهاراته، والوصول به إلى مستوى الكفاءة الذاتية والفعّالية في الجامعة والمجتمع. في حين عرفها (حسين،2010 :162) بأنَّها الوسيلة التي تستطيع القيادات في الجامعة منها اكتساب وتعزيز معارفهم ومهاراتهم وآرائهم ومعتقداتهم الضرورية لتوفير مستويات تعليمية وإدارية مرتفعة، أو هي مجموعة من البرامج والأساليب التي تقوم بها الجامعة لإكساب القيادات مجموعة من المعارف والمهارات والتقنيات المتصلة بممارسة أدوارهم المهنية لرفع مستوى أدائهم

المعيار الخامس عشر : مؤهلات اعضاء الهيئة التدريسية ومساهماتهم

تمثلت فكرة هذا المعيار على وفق ما اصدره مجلس الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالاتي:((تحافظ الكلية على اعضاء الهيئة التدريسية المشاركين والمساعدين وتوزعهم على الاقسام العلمية، وفق استراتيجية تضمن مشاركتهم أفرادا وجماعات، وتساندهم لتفعيل اسهاماتهم العلمية والمهنية لتحقيق استدامة رأس المال الفكري الضروري لتحقيق نتائج عالية الجودة، وبما ينسجم مع رسالة الكلية واستراتيجياتها)).

ويقصد بالمؤهل العلمي لعضو الهيئة التدريسية :الشهادة التي يمتلكها عضو هيئة التدريس من حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه ، ويكون توزيع أعضاء هيئة التدريس في كل قسم على وفق التخصص (اللامي والربيعي ، 2017 : 172).واضاف (التركاوي،2016 :119) ان جودة عضو هيئة التدريس تتعلق بتأهيله العلمي،وهذا الأمر هو الذي يسهم في اثراء العملية التعليمية . فعضو هيئة التدريس يؤدي دوراً هأما في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية التي يعمل بها، فعضو هيئة التدريس هو الأساس في انجاح العملية التعليمية التربوية، لذلك ينبغي تأهيله علميا وسلوكيا ،مما يزيد من فعاليته في تقديم المحاضرات والتفاعل مع الطلبة، وهذا المحور مرتبط بحجم الهيئة التدريسية وكفايتها، للحد المطلوب في المواد الدراسية الجامعية والتأهيل العلمي والثقافي، وتطوير الذات والأداء الأكاديمي والمهني المتميز والمساهمة في خدمة المجتمع.

مفهوم عضو الهيئة التدريسية:

يعد عضو هيئة التدريس في الجامعات الموجه للحياة الجامعية، وبمقدار كفاءته في القيام بالأدوار المناطه به يتوقف نجاح الجامعة في أداء مهمتها وتحقيق أهدافها، إذ يمثل أعضاء هيئة التدريس الجامعي أهم المدخلات الجامعية التي تؤثر في العملية التعليمية داخل الجامعة، والتي تشكل نوعية المخرجات الجامعية .و انهم عماد العمل الأكاديمي في الجامعة، لأنَّهم هم الذين يتحملون مسؤولية التدريس في الجامعة، والاشراف على طلاب الدراسات العليا، ويتحملون مسؤولية النشاط البحثي في الجامعة، ويحددون المقررات والمناهج الدراسية (نعيم ،2019 : 199). وعرفه (حرب ،2018 : 119) هو الشخص الذي يكون مؤهلا مهنيا وتربويا وسلوكيا، وأنَّ يكون مرشدا وموجها ومثيرا للتفكير وملهما لطلبته قادرا على الإثارة الفكرية والعقلية، الاستفسار والتساؤل والتواصل والاستقصاء العلمي، الذي يولد أسئلة وأفكارا جديرة بالبحث ، بمعنى أنَّ يكون قائدا للنشاط الفكري ويعلم طلابه استعمال الآلة التعليمية، فهو الذي يشركهم في تحقيق نمو ذاتي، يصل إلى أعماق الشخصية، ويمتد لأسلوب الحياة ويقوم بمهمتي البحث والتدريس.

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

قبل البدء بعرض نتائج قائمة الفحص وتحليلها سيتم التعرف على نبذة مختصرة عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، حيث تأسست الكلية بتاريخ 1971/1/9 بموجب قرار مجلس التعليم العالي والبحث العلمي ذي الرقم (مجلس/د/3/أ/5/ق/أ) بدورته الثالثة. مدة الدراسة في الكلية اربع

سنوات، وبهذا يصبح عدد الدفعات التي تخرجت من حملة شهادة البكالوريوس (44) دفعة. وقد تعزز بناؤها العلمي وتعمقت مسؤولياتها المعرفية والاجتماعية بفتح الدراسات العليا في قسم الاقتصاد في العام الدراسي (1982 – 1983) لدراسة الماجستير ومازالت مستمرة حيث فتحت في جميع اختصاصات الكلية ما عدا قسم نظم المعلومات الادارية الذي تأسس (2018-2019) اما منح شهادة الدكتورا في جميع الاختصاصات ما عدا قسم الاحصاء. اما الدبلوم العالي في الاقتصاد فقد فتح (2013-2014) وكما فتح قسم ادارة الاعمال دراسة الدبلوم العالي (للتخطيط الاستراتيجي وادارة المشاريع وادارة الجودة).

أما رؤية الكلية فتطمح كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة بان تكون في مصاف الكليات المميزة عالمياً في المجالات الاقتصادية والإدارية والمالية والمحاسبية وان تتميز علمياً وادارياً وفي جودة الخدمة التي تقدمها للمجتمع وأصحاب المصالح في المستوى الوطني والعربي والعالمي وان تلتزم بالثقافة المهنية الاكاديمية في صفوف الاكاديميين والموظفين فضلاً عن ملاحقة افاق التطور في الجوانب العلمية الاكاديمية الجامعية (التعليمة، البحثية، والخدمية).

في حيان ان رسالة الكلية تسعى كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة الى تقديم افضل خدمة للمجتمع والأطراف التي تتبادل المصالح والمنافع معها، ومع الجامعة من خلال التشخيص الدقيق لحاجاتهم الحالية والمستقبلية وتحقيق الاستجابة الفاعلة الكفوءة لهذه الحاجات والتوقعات عن طريق ضمان جودة جميع العمليات والممارسات الجامعية (التعليمية، البحثية، الاستشارية، والإدارية) .

اولا: عرض نتائج قائمة الفحص وتحليلها وتفسيرها.

في هذه الفقرة يتم عرض تحليل نتائج قائمة الفحص التي تم اعدادها من محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق.

توضح الجداول ادناه نسبة التطبيق لمحور المشاركة العلمية والمهنية للمعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق.

المعيار الثالث عشر: المشاركة العلمية والمهنية للطلبة : يعرض الجدول (3) درجة المعيار الثالث عشر: المشاركة العلمية والمهنية للطلبة وملخص التحليل لقائمة الفحص

جدول رقم (3) درجة المعيار الثالث عشر: المشاركة العلمية والمهنية للطلبة

مدى المطابقة مع المعيار	المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد						
المعيار الثالث عشر: المشاركة العلمية والمهنية للطلبة.	غير مطبق غير موثق	مطبق جزئياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق كلياً
الاوزان	0	1	2	3	4	5	6
التكرارات	2	0	0	0	0	4	1
النتيجة	0	0	0	0	0	20	6
الدرجة المتحققة	3.71						
النسبة المئوية	61%						
حجم الفجوة	39%						

من الجدول رقم (3) يتضح ما يأتي:

يظهر هذا المعيار بأنَّ الكلية تستخدم طرائق جديدة ومناسبة لرفع مستوى التدريس في الكلية، ولكن هناك ضعفاً في توثيق آليات دعم الطلبة وتحفيزهم لغرض المشاركة والتركيز في التعلم التي تسهل عليهم مشاركاتهم العلمية والتطبيقية، وظهر هناك ضعف واضح في توفير فرص تعلم

تجريبية للطلبة والقدرة على التواصل مع رجال الاعمال التي تفتح لهم فرص عمل كثيرة، والتي أدت إلى وصول الفجوة الناتجة عن عدم تحقيق متطلبات المعيار إلى (39%).

المعيار الرابع عشر: تعليم المدراء التنفيذيين : يعرض الجدول (4) درجة المعيار الرابع عشر: تعليم المدراء التنفيذيين وملخص التحليل لقائمة الفحص

جدول رقم (4) درجة المعيار الرابع عشر: تعليم المدراء التنفيذيين

مدى المطابقة مع المعيار	المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد						
المعيار الرابع عشر: تعليم المدراء التنفيذيين	غير مطبق غير موثق	مطبق جزئياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق كلياً
الاوزان	0	1	2	3	4	5	6
التكرارات	0	0	0	0	0	1	3
النتيجة	0	0	0	0	0	5	18
الدرجة المتحققة	5.75						
النسبة المئوية	95%						
حجم الفجوة	5%						

من الجدول رقم (4) يتضح ما يأتي:

تضع الكلية خطط سنوية من اجل تعليم المدراء التنفيذيين التي ينتج عنها زيادة 5% من ايرادات الكلية، ويسهم التعليم للمدراء التنفيذيين للكلية تطوير المناهج الدراسية نتيجة المعلومات والخبرة المكتسبة، وظهر أنَّ هناك ضعف في توثيق الخطط التي يتم منها تحديد ما تم تحقيقه من توقعات المستفيدين، مما ادى إلى وجود فجوة بنسبة (5%).

المعيار الخامس عشر: مؤهلات اعضاء الهيئة التدريسية ومساهماتهم : يعرض الجدول (5) درجة المعيار الخامس عشر: مؤهلات اعضاء الهيئة التدريسية ومساهماتهم وملخص التحليل لقائمة الفحص

جدول رقم (5) درجة المعيار الخامس عشر: مؤهلات اعضاء الهيئة التدريسية ومساهماتهم

مدى المطابقة مع المعيار	المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد						
المعيار الخامس عشر: مؤهلات اعضاء الهيئة التدريسية ومساهماتهم	غير مطبق غير موثق	مطبق جزئياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق كلياً
الاوزان	0	1	2	3	4	5	6
التكرارات	2	0	0	1	0	2	17
النتيجة	0	0	0	3	0	10	102
الدرجة المتحققة	5.22						
النسبة المئوية	87%						
حجم الفجوة	13%						

من الجدول رقم (5) يتضح ما يأتي:

يتضح ان الكلية تمتلك معايير محددة لتعزيز الاسهامات العلمية لاعضاء الهيئة التدريسية، وتقوم الكلية بقبول هذه الاسهامات العلمية على وفق خطة موضوعة، ويلاحظ أنَّ الكلية تواجه صعوبة في الحفاظ على نسبة 10% من حملة شهادة البكلوريوس والماجستير وهذا ما ينعكس سلبياً على امتلاك الكلية لاعضاء الهيئة التدريسية لحملة شهادة الدكتوراه، إذ يتطلب أنَّ تكون النسبة 90%، واتضح وجود عدد قليل من حملة شهادة الدكتوراه ذوي التخصصات المهنية، وهذا يؤدي إلى وجود فجوة بنسبة (13%) ناتجة عن عدم تطبيق متطلبات المعيار.

جدول رقم (6) نسبة تطبيق لمحور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد

المحاور	الدرجة المتحققة للتطبيق	النسبة المئوية	الفجوة المئوية
المحور الثالث عشر: المشاركة العلمية والمهنية للطلبة	3.71	%61	%39
المحور الرابع عشر: تعليم المدراء التنفيذيين	5.75	%95	%5
المحور الخامس عشر: مؤهلات اعضاء الهيئة التدريسية ومساهماتهم.	5.22	%87	%13

ثانياً: نقاط القوة والضعف للعينة المبحوثة.

بعد التعرف على نسب التطبيق من تحليل قوائم الفحص، يمكن توضيح نقاط القوة ونقاط الضعف الواضحة لدى الكلية وكما موظح في جدول رقم (7):

جدول رقم (7) نقاط القوة ونقاط الضعف

نقاط القوة
1- تمتلك الكلية كادر كفوء ومتميز وقادر على استيعاب التغييرات بسهولة.
2- وجود تفاعل ملحوظ من الادارة العليا مع اي تغيير ممكن ان يزيد من جودة المؤسسة التعليمية.
3- الكلية حاصلة على المركز الاول لاقسام إدارة الأعمال في كليات العراق من بين 40 قسم في التصنيف الوطني في العراق.
4- تمتلك الكلية كادر كفوء ومتميز وقادر على استيعاب التغييرات بسهولة.
نقاط الضعف
1- ضعف التعاون مع الاقسام العلمية المناظرة للجهات المحلية والدولية.
2- ضعف توفير دعم وتطوير للخريجين بشهادة البكلوريوس، وعدم توفير فرص تعاقد مع شركات من خارج الكلية للانفتاح على سوق العمل.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

نذكر هنا اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة والتي صنفت على وفق التالي:

1- امكانية تطبيق محور المشاركة العلمية والمهنية من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق لكون المعايير مخصصة لبيئتنا العراقية وما يلائم ظروف الجامعات الحالية، إلا أنَّه يتضح وجود صعوبات واضحة في تطبيق هذه المعايير، بسبب مركزية القرارات، وتأخر الموافقات، والانشغال المستمر لاصحاب المصلحة والادارات العليا.

2- تحرص الكلية على وجود تفاعل بين اعضاءالهيئة التدريسية والطلبة فيما يخص البرامج الدراسية فضلاً عن النشاطات اللاصفية.

3- تفتقر الكلية بتوفير الايفادات خارج البلد لاعضاء الهيئة التدريسية والموظفين المساندين لتطوير قدراتهم وقابلياتهم العلمية .

4- تمتلك الكلية خطة منظمة لتقييم فاعلية التدريس، واستخدام النتائج في عمليات التحسين، كما وتضع الكلية خطط لتطوير اصول التدريس والاساليب التعليمية.

5- وجود ضعف واضح في توفير فرص تعلم تجريبية للطلبة، والقدرة على التواصل مع رجال الأعمال التي تفتح لهم فرص عمل كثيرة.

6- تضع الكلية خطط سنوية من اجل تعليم المدراء التنفيذيين التي ينتج عنها زيادة 5% من ايرادات الكلية، ويسهم التعليم للمدراء التنفيذيين للكلية تطوير المناهج الدراسية نتيجة المعلومات والخبرة المكتسبة.

7- تمتلك الكلية معايير لاختيار اعضاء الهيئة التدريسية تستند إلى المؤهلات العلمية والخبرات المهنية. ويلحظ أنَّ الكلية تواجه صعوبة في الحفاظ على نسبة 10% من حملة شهادة البكلوريوس والماجستير، وهذا ما ينعكس سلبياً على امتلاك الكلية لاعضاء الهيئة التدريسية لحملة شهادة الدكتوراه ،إذ يتطلب أنَّ تكون النسبة 90%، واتضح وجود عدد قليل من حملة شهادة الدكتوراه ذوي التخصصات المهنية.

ثانياً: التوصيات

1- ينبغي تطبيق محور تالعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في الجامعات والكليات الحكومية والاهلية في العراق، وإعطائها الاولوية في الاهتمام ،لما لها من تأثير في جودة التعليم . فضلاً عن تسهيل اتخاذ القرارات من الادارات والحصول على الموافقات، من اجل سهولة وسرعة استمرار العمل لتحقيق متطلبات الاعتماد الاكاديمي.

2- الاهتمام باجراء اتفاقيات توأمة مع كليات محلية او دولية من اجل الارتقاء بجودة التعليم في الكلية، وهو موضح في اجراء مستوي البرامج الدراسية و هيكلها و معادلتها .

3- من الضروري ان تركز الإدارات العليا في الكلية عينة الدراسة على تطوير التفاعل بين الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية وابتكار طرائق جديدة لدعم هذا التواصل.

4- ينبغي لإدارة الكلية بتطوير القدرات والقابليات العلمية لاعضاء الهيئة التدريسية والموظفين المساندين، من حيث تقديم الدورات التدريبية داخل البلد وخارجه.

5- ضرورة تشجيع العمل على إجراء عمليات تحسين مستمرة في اصول التدريس والاساليب التعليمية على وفق للخطط الموضوعة.

6- من الضروري أنَّ تركز الإدارات العليا في الكلية عينة الدراسة على توفير فرص تعلم تجريبية تتيح للطلبة التواصل مع رجال الاعمال والشركات من اجل الحصول على فرص عمل كما هو مذكور في اجراء المشاركات العلمية والمهنية للطلبة.

7- ضرورة الاهتمام الجدي من إدارة الكلية بدعم واستمرار العمل على تعليم المدراء التنفيذيين من عمل دورات مكثفة فيما يصب في مصلحة الكلية مادياً وعلمياً.

8- ضرورة ايلاء الاهتمام بالحفاظ على نسبة 10% من اعضاء الهيئة التدريسية من حملة الدكتوراه داخل الكلية، كما هو موضح في اجراء مؤهلات و مساهمات اعضاء هيئة التدريس.

9- العمل على الحصول على تخصيصات مالية كافية من الوزارة والعمل على تطبيق الإجراءات التي تعمل على ادخال بعض الموارد المالية إلى الكلية من اجل تعيين مهنيين ممارسين وباحثين ذوي الخبرة المهنية والعلمية الكبيرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1. الاسود ،الزهرة ،(2017)،التنمية المهنية للاستإذ الجامعي كمدخل لتحقيق الجودة التعليمية، **مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا -برلين**،، العدد (1) ، ص: 45-54.
2. التركاوي، خيرالله يونس(2016)،" **ادارة الجودة الشاملة في الجامعات**"، دار الإعصار العالمي، للنشر والتوزيع، عمان-الاردن.
3. الثقفي، احمد بن سالم العلي، (2009)، "**مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب**"، اطروحة دكتوراه في المناهج وطرق تدريس الرياضيات في كلية التربية، مقدمة الى جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية.
4. حرب، راجح سعدي راجح، (2018)،" احتياجات أعضاء هيئة التدريس من المهارات الخاصة والمعارف التقنية في عمادة البرامج التحضيرية بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء معايير الجودة الأكاديمية (دراسة استباقية لوضع برنامج تدريبي مبني على الاحتياجات)"، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد (7) ، العدد (5)، ص: 117-133
5. الحميدي، منصور بن علي بن منصور،(2010)،" **اسهام برنامج تدريب القيادات التربوية للمرشحين لوكالة مدراس التعليم العام بمحافظة الطائف في تطوير ادائهم المهني**"، "، رسالة ماجستير في في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية.
6. الخطيب، خليل محمد مظهر(٢٠٠٩)،"**واقع التنمية المهنية للقيادات الأكاديمية بجامعة صنعاء في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة**"، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة صنعاء، اليمن
7. صبري ، هالة عبد القادر ، (2009) ، " جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الاكاديمي : تجربة التعليم الجامعي الخاص في الاردن " ، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** ، الاردن، المجلد (2)،العدد (4)، ص: 148- 176 .
8. العاجز، فؤاد، (2006)، "السمات الشخصية والاكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة للتعليم العالي في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية"، المجلة الادارية، المجلد(2)، العدد(1) الجامعة الفلسطينية، ص: 42–61.
9. غربي، على و حفيظي، سليمة ،(2012)،"الممارسات الأكاديمية للأستإذ الجامعي"، **مجلة علوم الانسان والمجتمع**، الملجد (1)، العدد (2)، ص: 15-34 .
10. فرج، ايمان محمد و التويجيري، فردوس محمد ،(2015)، " دور المنهج الجامعي وأساليب التعلم المستخدمة"، **مجلة الجامعي**، العدد (22)، ص: 355- 363 .
11. اللامي ، غسان قاسم داود والربيعي ، هدى قاسم سعيد، (2017)، "**ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية معايير وتطبيقات ونمإذج** " ، الطبعة الاولى، دار المنهجية للتوزيع والنشر ،عمان_ الاردن .
12. نعيم، بوعموشة(2019)،"**الكفايات التدريسية لعضو هيئة التدريس الجامعي من وجهة نظر الطلبة في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم دراسة ميدانية بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة جيجل**"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة باتنه.

13.نمر، امين، (2020)،" واقع التفاعل الاجتماعي لدى طلبة جامعة نجارن وطرائق تعزيزه في البيئة التعليمية الجامعية"،**مجلة دراسات، العلوم التربوية**، المجلد (47)، العدد (3)، ص: 459-476 .

14.اليوسفي، علي عباس (2012)،"الكفاءة المهنية المتطلبة للأستإذ الجامعي من وجهة نظر طالباته"،**مجلة مركز دراسات الكوفة**، المجلد (1)، العدد (26)، ص: 304- 342 .

2- المصادر الاجنبية

1- Khojah, Aishah & Shousha , Amal Ibrahim (2020),"**Academic Accreditation Process of English Language Institute: Challenges and Rewards**", Published by Canadian Center of Science and Education.
2- Lewis , R.G. , (2009) , " **Why Quality Improvement In Higher Education**" , 3 rd ed., Prentice-hell International , New Jersey.
3- Maynard, Brandy R. , Linda, Kristina S. , Berglund,Andrew H. , Albright, David L. & Labuzienski, Elizabeth M.,(2016) Social work doctoral education: Are doctoral students being prepared to teach?, **Journal of Social work**, Vol.17, No 1,P.p (1-24).
4- Miles, Morgan P. &
5- National Quality Assurance and Accreditation, (2004),"**The Quality Assurance and Accreditation** "Handbook: National Quality Assurance and Accreditation
6- Park, Young-Eun&AlSelaimi, Raneem (2019)," **Determinants of Entry Modes Choice for MNEs: Exploring Major Challenges and Implications for Saudi Arabia**", Published in: Creative Business and Social Innovations for a Sustainable Future
7- Schwarz, Stifany&Westerheijden, Don f. (2007), "**Accreditation and Evaluation in the European Higher Education Area**", the Netherlands.
8- Southern Association Of Colleges And Schools Commission On Colleges (2011), **The Principles Of Accreditation: Foundations For Quality Enhancement**", 5th ed., Second Printing.
9- Speck, M. &Knipe, C, (2005). **Why can't we get it right? Designing high-quality professional development for standards-based schools**. 2nd ed. Thousand Oaks: Corwin Press.
10- Vroege, BSCBA. H.J.F.D. (2006), "**Improving The Effectiveness Of Accreditation**", Master Thesis Management Of Innovation.